الضيوف الأكارم ممثلو الدول العربية المشاركون في الإجتماع التنسيقي للمجلس العربي للسكان والتنمية المحترمون..

السيدات والسادة الحضور..

في الوقت الذي أرحب بضيوف العراق من الأشقاء العرب المهتمين بقضايا السكان والتنمية ومع التمني بنجاح اجتماعاتهم التنسيقية على مدى هذين اليومين..

يسرني إطلاق الوثيقة الوطنية المحدثة للسياسة السكانية في العراق التي أقرها المجلس الأعلى للسكان منتصف شهر شباط من هذا العام التي تمثل التوجهات العامة للدولة والمبادئ التي أطَرت محاورها الرئيسة. وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي عكسته الوثيقة الوطنية الأولى للسياسات السكانية لعام 2013 الاّ أن التحولات الإجتماعية والديموغرافية والصحية الكبيرة التي حصلت خلال عقد من الزمن فرضت مراجعة موضوعية لبنود تلك الوثيقة، وبناء وثيقة جديدة تعالج التحديات القائمة حالياً والتي ينبغي التعامل معها على وفق منطلقات المنهاج الحكومي الذي رسم توجهات واضحة في ربط الظاهرة السكانية والديموغرافية بخطط التنمية المستدامة إنطلاقاً من مبدأ أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

السيدات والسادة الحضور..

في ضوء ما تقدم أوصى المجلس الوزاري للتنمية البشرية بتبنَي وإقرار الوثيقة الجديدة التي أعدها مختصون وأكاديميون تحت الإشراف المباشر للجنة الوطنية للسياسات السكانية بالتعاون والمشورة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لعكس المبادئ والتوصيات الدولية في مجال السكان والتنمية المستدامة وبما يتفق وثوابت مجتمعنا العراقي وطبيعة تركيبته السكانية وتوفير بيئة تمكينية تؤكد توجهاتنا في تعزيز أدوار الفئات السكانية المختلفة، سواء في توزيعها العمري وما يتطلب ذلك من تأمين سبل عيش تؤمن حياة صحية ذات تعليم نوعي كفء مراعية لمبدأ تكافؤ الفرص وتقليل الفجوة في النوع الإجتماعي، أو في الإلتزام ببرامج رعاية اجتماعية لفئة كبار العمر والفئات الهشة من السكان. إذ لا يُقصد بالسياسات السكانية تبنَي إجراءات مباشرة لتقليل معدلات الإنجاب والحد من الزيادة السكانية كما يُفهم من ذلك خطأً.

أولت الوثيقة الوطنية المحدثة التي نحتفل بأطلاقها هذا اليوم قضية تمكين الشباب اهتماماً كبيراً. فالمجتمع العراقي مازال فتياً وإن بدأ يقترب من مرحلة ديموغرافية متميزة في حياة الشعوب، وهي مرحلة الهبة الديموغرافية التي توفر فرصة حقيقية لإحداث تحسن كبير في مفاصل التنمية المستدامة. إنها مرحلة تعكس غلبة نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة لتصل الى ثلثي حجم السكان. وبذلك تخف الى حدٍ كبير أعباء العمالة الإقتصادية وتزداد فرص تحسن الإنتاج والإنتاجية وتحقيق رفاه إقتصادي واجتماعي للأسرة مقترن بتحسن الخدمات الصحية والتعليمية بشكل خاص.

لكن ذلك يتطلب تبنّي سياسات تنموية جادة يقف في مقدمتها بناء الخطط الاقتصادية والتعليمية والتأهيلية لاستثمار رأس المال البشري واستيعاب طاقات الشباب الذين سيشكلون النسبة الأعلى في التركيبة السكانية لأول مرة في تأريخ العراق كي لا تتحول الهبة الديموغرافية الى نقمة كما يحذر الى ذلك الخبراء والمختصون.

ختاماً، أدعو كل مؤسسات الدولة ومنظماتها المجتمعية المختلفة الى التعامل الجاد مع متطلبات الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية والى اعتبارها مبادئ عمل حقيقية ينبغي البناء عليها في رسم السياسات التنموية المختلفة على طريق أسعاد أبناء شعبنا العزيز بما تضمنت من أهداف تفصيلية وإجراءات واضحة تمس محاور الوثيقة الإحدى عشرة في مجالات التعليم والصحة والتمكين ورعاية الفئات الهشة والهجرة فضلاً عن إرساء القيم والتماسك المجتمعي.

أود أن أعبر عن الشكر والتقدير للجهود الوطنية الكبيرة التي قدمت خلال مراحل التهيئة والإعداد لهذه الوثيقة من قبل المجلس الوزاري للتنمية البشرية واللجنة الوطنية للسياسات السكانية في وزارة التخطيط كما نثمن جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب العراق الشريك الفاعل في قضايا السكان والتنمية للمساهمة في إعداد الوثيقة ودعم عملية إطلاقها.

أكرر الترحيب بالأشقاء العرب ثانية وأتمنى لهم طيب الإقامة في بلدهم العراق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..